التدابير المضادة الأمريكية ضد كوريا الشمالية

م.د.سعدون حسيب عارف
كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة كركوك
Dr.sadoon.arf@uokirkuk.edu.iq

US countermeasures against North Korea

Lecturer. Dr. Saadoun Haseeb Arif
College of Law and Political Science/University of Kirkuk

المستخلص/ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدابير تجارية مضادة ضد كوريا الشمالية تمثلت بتدابير على الواردات والصادرات من كوريا الشمالية وايقاف التعامل مع البنوك الكورية الشمالية بسبب برنامجها النووي والصاروخي، وكانت تلك التدابير تهدف الى وقف كوريا لبرنامجها النووي، إلا ان تلك التدابير لم تحقق الهدف من فرضها بسبب التحالفات الاستراتيجية لكوريا الشمالية، وطول مدة فرض التدابير، ودكتاتورية نظام الحكم في كوريا الشمالية، وقيامها باتخاذ تدابير تجارية داخلية تمثلت بدخولها في شراكات مع القطاع الخاص الذي لا يخضع للتدابير الامريكية، كل هذه العوامل افقدت التدابير المضادة الامريكية فاعليتها ولم تؤدي الى وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

الكلمات المفتاحية: كوريا الشمالية, التدابير , امريكا

Abstract/ The United States has taken countermeasures against North Korea, including measures to import and export from North Korea and to stop dealing with North Korean banks because of its nuclear and missile program. North Korea's strategy, the long duration of the imposition of measures, the dictatorship of the North Korean regime, and its domestic trade measures, involving partnerships with the private sector that are not subject to US measures, have all US anti-effectiveness measures did not lead to a halt North Korea's nuclear program. **Keywords:** North Korea, measures, America

المقدمة

يستند حق الدول في اللجوء الى التدابير التجارية المضادة الانفرادية الى المساعدة الذاتية أو الاعتماد على الذات لغرض منع انتهاك الالتزامات الدولية ومن ثم حرمان الدولة من التمتع السلمي بحقوقها القانونية، ويعود سبب ذلك الى عدم

وجود مؤسسة فوق الوطنية تتمتع بصلاحيات واسعة لفرض احترام قواعد القانون الدولي، و أنَّ جميع الدول لديها ميول بعدم قبول أية سلطة دولية اعلى من منها وهو ما يفسر عدم احالة النزاعات التي تحصل بين الدول الى طرف ثالث.

وبسبب ذلك فقد اقرت لجنة القانون الدولي التدابير المضادة وعدتها شكلاً من أشكال المساعدة الذاتية التي وجدت في النظام الدولي الذي لم يتم فيه ضمان التسوية المحايدة للنزاعات، عليه اضحت التدابير التجارية المضادة جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي فهي منسوجة في العلاقات بين الدول ذات السيادة وجزء لا غنى عنه في ديناميكية النظام الدولي ومصدراً مهماً فيه.

تتبع **اهمية الموضوع** من اهمية التدابير التجارية المضادة ذاتها باعتبارها احد حقائق الحياة الدولية بل هي نتيجة منطقية لافتقار المجتمع الدولي لأجهزة ومؤسسات دولية تضطلع بالدفاع عن حقوق الدول وانفاذ قواعد القانون الدولي.

تتجلى مشكلة الدراسة من خلال تلمس مدى فاعلية التدابير ة المضادة الامريكية ضد كوريا الشمالية وهل حققت تلك التدابير الهدف من وراء فرضها المتمثل بوقف كوريا الشمالية لبرنامجها النووي والصاروخي، وما هي اسباب عدم تحقق ذلك الهدف هذا ما سنحاول معالجته من خلال تقسيم خطة بحثنا الى مطلبين نبحث في المطلب الاول فحوى التدابير التجارية المضادة الامريكية ضد كوريا الشمالية، في حين نتطرق في المطلب الثاني الى اسباب عدم فاعلية التدابير التجارية المضادة الأمريكية على كوريا الشمالية.

الهدف من الدراسة : ان الهدف من الدراسة يدور حول نجاعة العقوبات الامريكية ضد كوريا الشمالية وامكانية الحد من خطورة هذه الدولة وهي تمتلك اسلحة محذورة دولية ويقودها نظام دكتاتوري يمارس اقوى اشكال القهر والاستبداد ضد شعبه .

المطلب الأول

فحوى التدابير التجارية المضادة الأمريكية ضد كوريا الشمالية

تخضع كوريا الشمالية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لتدابير مضادة من جانب الولايات المتحدة و ذلك لعدة أسباب منها: كون كوريا الشمالية تمثل تهديداً

الأمن القومي الأمريكي بسبب برنامجها النووي[١]، وتعد كذلك مصدر تهديد لكوريا الجنوبية الحليف الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية، وفي هذا الإطار وصف سكرتير الدولة الأمريكي كوريا الشمالية بأنها راعية للإرهاب الدولي، كوريا الشمالية دولة ماركسية ذات حكومة شيوعية، عمل كوريا الشمالية على نشر أسلحة الدمار الشامل[٢].

و قد شملت هذه التدابير تدابيراً على الواردات و الصادرات من كوريا الشمالية و البنوك المتعاملة معها، إذ فرضت إدارة الخزانة الأمريكية تدابيراً اقتصاديةً على بنك Banco Delta Asia (BDA)، و أمرت بتجميد ٢٥ مليون دولار من حسابات كوريا الشمالية في هذا البنك، و رفضها إجراء التعاملات مع هذا البنك و هو ما حرم النظام في كوريا الشمالية من الحصول على التمويل اللازم لصفقاته التجارية و ليس فقط برامج تكنولوجيا الأسلحة و الصواريخ، و هو ما أعطى رسالة إلى النظام في كوريا الشمالية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتساهل تجاه البرامج النووي و الصاروخي لكوريا الشمالية [٣]، ونتيجة التدابير المفروضة على قطاعات واسعة من اقتصاد كوريا الشمالية فقد ظهرت أثار هذه العقوبات على الشعب الكوري الشمالي من خلال انتشار السوق السوداء، إذ تشير الإحصاءات إلى لجوء ما يتراوح بين ٦٠٠ ألف إلى مليون مواطن من كوريا للحصول على المواد الغذائية، فضلاً عن انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يخضع لرقابة الحكومة.

وتشير الإحصاءات إلى أن التدابير الاقتصادية أصابت الشعب الكوري بالمجاعة، و أن ٧٠% من الشعب الكوري لا يتمتعون بأمن غذائي، فضلا عن أن النقص في مجال الطاقة من شأنه يؤدي إلى كارثة إنسانية، و قدرت منظمة الأغذية والزراعة

(١) د. خولة محي الدين يوسف: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الامن وانعكاساتها وتطبيقاتها على حقوق الانسان، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٢.

(2) Dianne E. Rennack، North Korea، Economic Sanctions Korea، CRS report for Congress، June، 2005، p.1.

(3) Enos، Olivia Catherine، Sanctions evasion and the emergence of the informal economy in North Korea، M Sc Thesis، Georgetown University، 2017، p.10.

احتياجات كوريا الشمالية ب ٤٠٠ ألف طن، لا يتوفر منها سوى ١٨ ألف طن فقط[١].

وبعد التدابير الأمريكية على كوريا الشمالية عام ١٩٩٢ فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي لكوريا الشمالية عام ١٩٩٣ إلى ٢١ بليون دولار مقارنةً بكوريا الجنوبية التي وصل إجمالي الناتج المحلي فيها إلى ٣٠٠ بليون دولار [٢].

و من أجل تقييم فاعلية التدابير المضادة فمن الضروري ابتداءً معرفة أهداف و دوافع هذه التدابير المضادة [٣]. و بالرغم من التدابير التجارية السابقة التي تم فرضها على كوريا الشمالية إلاَّ أنَّ هناك من رأى بكون هذه التدابير غير فعالة، و لم تحقق أهدافها بصورة كاملة، فبرنامج كوريا الشمالية في المجال النووي و الصاروخي لا يزال يعمل بكفاءة، و إعلان زعيم كوريا الشمالية بأن بلاده لن تتخلى عن برنامجها النووي، و رفض كوريا الشمالية لمفتشي وكالة الطاقة الذرية بالدخول إلى منشآتها لتفتيشها و انسحاب وفد كوريا الشمالية من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج النووي و الصاروخي الكوري، و من ثم تكون التدابير التي فرضتها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية لم تحقق أهدافها التي حددتها لها الإدارة الأمريكية و هي وقف تطوير البرنامج النووي و الصاروخي الكوري [٤].

و وفقاً لتقرير الأمم المتحدة يمكن القول بأن كوريا الشمالية تتبع أساليب الإخفاء concealment للتغلب على التدابير المفروضة عليها من خلال استعمال وسطاء أجانب، و شبكات من الشركات الأمامية و التوثيق غير الكامل للتعاملات التجارية للتحايل على التدابير المفروضة عليها [٥] وفي عام ١٩٩٩، أعلن الرئيس الأمريكي بل كلينتون عزم الإدارة الأمريكية على تخفيف القيود المفروضة على

(1) Van Lennep، C. R. E.، The Effectiveness of Economic Sanctions in Iran and North Korea A comparison، Thèse Universiteit Leiden، 2016، p.20.

(2) Steve Chan، A.Cooper & Drury، C.، Sanctions as economic statecraft theory and practice، Palgrave، 2000، p.54.

(3) Chzarnovitz، S.، Rethinking WTO Trade Sanctions، The American Journal of International Law، Vol. 95، No. 4 (Oct.، 2001)، p.813.

(٤) محمد فايز فرحات: الازمة النووية الجمهورية الاسلامية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مصر، ع١٦٨، ٢٠٠٧، ص١٣٣.

(1) Bruce E. Bechtol، North Korean Illicit Activities and Sanctions: A National Security Dilemma، Cornell International Law Journal ، Vol. 51، 2018، p.68.

التجارة و السفر إلى كوريا الشمالية [١]، إلا أنه في عام ٢٠٠٢ أعلنت كوريا الشمالية عزمها تجديد برنامجها النووي الذي سبق و أن أوقفته بموجب اتفاق عام ١٩٩٤، و في ٦ يناير ٢٠٠٣ أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يدين كوريا الشمالية بسبب تجديد برنامجها النووي، و في عام ٢٠٠٥ فرضت الخزانة الأمريكية تدابيراً تجاريةً على كوريا الشمالية شملت البضائع و السفر [٢].

وخلال المدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ فقد لعبت الصين دوراً بارزاً في عدم فعالية التدابير المضادة على كوريا الشمالية وقد جاء في تقرير الكونجرس عام ٢٠٠٥، الذي قرر بأن الواردات الكورية من الصين زادت من ٢.٩ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣.٥٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤، و خلال المدة نفسها فقد زادت واردات كوريا من روسيا من ٨٠.٧ مليون دولار إلي ٢١٨.٤ مليون دولار ، وفي ١٨ أبريل ٢٠١١، فقد اصدر الرئيس الأمريكي الأمر التنفيذي رقم ١٥٧٠ الذي حظر على الأمريكيين تسجيل سفن تجارية كورية بأسمائهم [٣]، و حظر عليهم رفع علم كوريا الشمالية على أي سفن يمتلكونها، يشغلونها أو يأجرونها، و حظر عليهم إعادة التأمين على سفن كورية شمالية، وفي آذار ٢٠١٣، فقد وجدت حكومات كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة عشرات من الحسابات الوهمية باسم كوريا الشمالية في البنوك الصينية، و تضم هذه الحسابات مئات الملايين من الدولارات، و اتجهت إدارة الرئيس أوباما عام ٢٠١٣ إلى فرض تدابير على عدد من الشخصيات المتعاونة مع النظام في كوريا الشمالية وفرض تدابير على الجنرال البورمي Htay Thein لشرائه التجهيزات التي تستعملها كوريا الشمالية في صناعة الصواريخ. و فرضت إدارة الرئيس أوباما في العام نفسه تدابير على عدد من الكيانات الكورية الشمالية.

ونتيجة لأساليب كوريا الشمالية في الإفلات من التدابير فقد سن الكونجرس الأمريكي عام ٢٠١٣ قانوناً يقضي بفرض المزيد من القيود على التعاملات المصرفية مع كوريا الشمالية [٤]، و قد منع القانون الجديد على الكوريين الشماليين

(2) Dianne E. Rennack، Op، Cit، p.1.

(٣) محمد فايز فرحات: مصدر سابق، ص١٣٥.

(٤) رانية محمد طاهر: بين متطلبات الامن القومي واملاءات الشرعية الدولية، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، ع٢،ج٢، ٢٠١١، ص٣٧٣.

(1) Bruce E. Bechtol، ، Op، cit، p.77.

و غيرهم من العاملين لحسابهم الدخول إلى المؤسسات المالية الأمريكية، و سمح لواشنطن بفرض تدابير على الأفراد و البنوك التي تسهل الأنشطة غير المشروعة لكوريا الشمالية، و في آب ٢٠١٤، فقد أصدرت إدارة الخزانة الأمريكية تعليمات بشأن التعاملات المالية مع كوريا الشمالية، و هو إجراء تم اتخاذه في أعقاب إنشاء قوة العمل المالي، و هي هيئة دولية مكونة من أعضاء من ٣٤ دولة، و قد وضعت هذه الهيئة تدابير مضادة معدلة ضد تعاملاتها المالية و ذلك لمنع كوريا الشمالية من تمويل الإرهاب و غسيل الأموال و قد حثت وزارة الخزانة المؤسسات المالية على الرجوع إلى هذه الإرشادات عند إجراء أي تعاملات يمكن أن تشترك فيها كوريا الشمالية, وفي عام ٢٠١٦، فقد صنفت إدارة الخزانة الأمريكية العديد من الأفراد في كوريا الشمالية بأنهم يعملون في غسيل الأموال. و في تشرين الثاني ٢٠١٦، فقد أنهت إدارة الخزانة الأمريكية القيود على وصول كوريا الشمالية للنظام المالي الجمهورية الاسلامية الايرانية، إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلا، إذ فرضت الإدارة الأمريكية بعد التجربة النووية الكورية في ديسمبر ٢٠١٦ تدابيراً اقتصاديةً على ١٦ شركة كورية شمالية و ٧ أفراد متعاونين مع كوريا الشمالية، وفي آذار ٢٠١٧، فقد أصدرت إدارة الخزانة الأمريكية تدابيراً ضد العديد من الأفراد من كوريا الشمالية و ذلك بسبب تورطهم في أنشطة مالية غير مشروعة لحساب كوريا الشمالية في دول مختلفة مثل الصين، وروسيا و فيتنام [١].

وفي ٢٠١٧، فقد تبنت الإدارة الأمريكية فلسفة جديدة حول التعامل مع الشبكات المالية غير المشروعة. و في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧، فقد فرضت إدارة الخزانة الأمريكية تدابيراً تجاريةً مضادة على العديد من الكيانات و الأفراد في كوريا الشمالية بسبب تطويرها المستمر لأسلحة الدمار الشامل ومخالفتها لقرارات مجلس الأمن و التحايل على التدابير الأمريكية. ومن بين الأفراد الذين شملتهم التدابير الأمريكية شخصيات من روسيا و الصين و ناميبيا. و في أيلول ٢٠١٧ فقد أعلنت إدارة الخزانة الأمريكية المزيد من العقوبات ضد كيانات في كوريا الشمالية، التي تضم

(2) Bechtol، B. E.، Op، cit، p.69.

بنوكاً و شركات أمامية (واجهة)، أحدها في سنغافورة، والتي تقوم بعمليات غير مشروعة لصالح كوريا الشمالية [١].

وفي نهاية أيلول ٢٠١٧، فقد أعلن الرئيس ترامب بأنه وقع أمراً تنفيذياً يوسع سلطات سكرتير الدولة و سكرتير الخزانة في استهداف الأفراد و الكيانات التجارية التي تتعامل مع كوريا الشمالية، و من أهمها البنوك التي تتعامل مع غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار في السلاح و المخدرات، و التي من أهمها الهيروين، و أضاف ترامب في المؤتمر الصحفي أن الأمر التنفيذي الجديد سوف يحرم كوريا الشمالية من مواردها المالية، و هو ما يقلل بالتالي من جهودها في تطور أسلحة الدمار الشامل. و أن كوريا الشمالية قد سمح لها لمدد طويلة بانتهاك النظام المالي العالمي لتسهيل تمويل برامج الصواريخ و الأسلحة النووية. و في تشرين الأول ٢٠١٧، فقد حددت لجنة الخبراء في الأمم المتحدة ٥٧ شركةً صينيةً، ماليزيةً، و كوريةً شماليةً و التي ساعدت كوريا الشمالية في التهرب من التدابير المفروضة عليها و تمويل برنامج تطوير الأسلحة النووية.

و عزلت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بنك Dandong عن النظام المالي الأمريكي، و يعد هذا البنك رقم ١٤٨ بين أكبر ١٩٦ بنكاً في الصين، و إن كان لا يزال هناك العديد من البنوك الأخرى في الصين التي لا تزال تتعامل مع النظام في كوريا الشمالية و تعمل الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط على كوريا الشمالية لمنعها من رفع أعلام مختلفة على السفن التي تحمل شحنات من القطاعات المفروضة عليها التدابير الأمريكية، وأهم هذه السفن هي السفينة Fiji. و قد اقترنت هذه الضغوط القانونية بضغوط دبلوماسية، إذ تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على عدد من الدول التي لها تمثيل دبلوماسي قوي مع كوريا الشمالية و التي من المحتمل أن تستخدمها في التحايل على التدابير الأمريكية مثل المكسيك، وبيرو، والكويت، وإسبانيا و ذلك لطرد سفراء كوريا الشمالية [٢].

ووفقاً للتقرير الرسمي لإدارة العدل الأمريكية، فقد تم توجيه اتهامات جنائية إلى أربعة مواطنين صينيين وشركة في دان دونج Dandong الصينية لمساعدتها كوريا

(1) Bechtol، B. E.، Op، cit، p.81.
(2) Bechtol، B. E.، Op، cit، p.82.

الشمالية في تجنب التدابير الأمريكية و انتهاك اللوائح الخاصة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تسهيل تعاملات محظورة بالدولار الأمريكي في الولايات المتحدة نيابةً عن كيانات محظورة في كوريا الشمالية، و رفعت إدارة الخزانة دعوى مدنية لمصادرة الأموال في حساب ٢٥ بنكاً صينياً ادعت الإدارة أنها مملوكة لشركات واجهة تساعد كوريا الشمالية في تجنب تلك التدابير. و طلبت الإدارة من المحكمة الفيدرالية في مقاطعة نيوجيرسي مصادرة الأموال في عدد من الحسابات المصرفية التي قالت بأنها تعمل لحساب كوريا الشمالية، و هي من عائدات الاتجار في المخدرات، ووضعت الولايات المتحدة لائحة إدارة الواردات التي تكون جهة وصولها إلى كوريا الشمالية، و تضم البضائع المحظور تصديرها إلى كوريا الشمالية و التي جاءت في قرارات مجلس الأمن و قررتها إدارة التجارة و الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية [١].

ويرى جانب من الفقه أن التدابير الأمريكية على كوريا الشمالية قد أسهم في تفعيلها نوعاً ما اقترانها بتدابير اقتصادية من جانب الصين، فقد أصدر بنك الشعب الصيني تعليمات إلى البنوك الصينية بفرض تدابير ضد كوريا الشمالية، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٥ الذي وسع من نطاق القيود و فرض المزيد من التدابير على كوريا الشمالية في قطاعات الغاز، والنسيج، والنفط، و قطاعات العمالة الصينية عبر البحار، و كذلك بعد إصدار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأمر التنفيذي رقم ١٨٣١٠ و الذي وسع من نطاق التدابير الاقتصادية على كوريا الشمالية[٢]. ونتيجة لعدم فاعلية التدابير التجارية المفروضة على كوريا الشمالية، لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيHill Oxen في ٢٣ شباط ٢٠١٨ أننا فرضنا أشد و أقوى تدابير يمكن توقيعها على كوريا الشمالية، و بموجب هذه التدابير فقد فرض حظر على استيراد كوريا الشمالية للبترول، كما فرضت إدارة الخزانة حظر على أكثر من٥٠ شركة شحن بحري كانت أو يمكن أن تتعامل مع كوريا الشمالية. وكانت أغلب هذه الشركات من كوريا الشمالية، الصين، سنغافورة،

(1)) Bechtol، B. E.، Op، cit، p.6.

(٢) شانون كايل: القوات النووية في العالم، الكتاب السنوي ٢٠١٢، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٦٤.

تـايوان، بنمـا و تنزانيـا. و قـد بـدأت أثـار هـذه التـدابير الأمريكيـة فـي الظهـور، إذ تشـير الإحصـاءات فـي كوريـا الشـمالية بـأن ورادتهـا مـن البتـرول قـد انخفضـت بنسـبة٩٠% خـلال الأشـهر الأخيـرة الماضـية، إلا ان جميـع تلـك التـدابير لـم تثبـت كوريـا الشـمالية عن صنع السلاح النووي.

المطلب الثاني

أسباب عدم فاعلية التدابير التجارية المضادة الأمريكية على كوريا الشمالية

مـن خـلال دراسـة فاعليـة التـدابير التجاريـة المضـادة المفروضـة علـى كوريـا الشـمالية يمكننـا القـول بـأن هنـاك العديـد مـن العوامـل التـي سـاعدت فـي تقليـل فاعليـة التـدابير المفروضـة علـى كوريـا الشـمالية فـي مراحلهـا المختلفـة بـرغم مـا بذلتـه الولايـات المتحـدة مـن جهـوداً اسـتخباراتيةً، و ضـغوطاً دبلوماسـيةً علـى الـدول لقطـع علاقاتهـا مـع كوريـا الماليـة، وقضـائية سـواء ضـد المـواطنين الأمـريكيين أم الأجانـب إلا أن هـذه التـدابير لـم تكـن فعالـة بالقـدر الكـافي، و هـو مـا يمكـن إرجاعـه إلـى عـدة عوامـل يمكـن توضـحيها علـى النحـو الآتيـة:**الفـرع الأول: التحالفـات الاسـتراتيجية لكوريـا الشـمالية (الفرسـان السـوداء)الفرع الثـاني: مـدة فـرض التـدابير التجاريـة المضـادة ضـد كوريـا الشـماليةالفرع الثالـث: نظـام الحكـم فـي كوريـا الشـمالية الفـرع الرابـع : اتخـاذ كوريـا الشمالية تدابير تجارية داخلية**

الفرع الأول/التحالفات الاستراتيجية لكوريا الشمالية (الفرسان السوداء)/ أوضح تقرير لجنة الخبراء في الأمم المتحدة الصادر عام ٢٠١٧ أنَّ عدم فاعلية التدابير التي فرضتها الحكومة الأمريكية و غيرها من الحكومات الأخرى على كوريا الشمالية راجع إلى تعاون عددٍ من الدول مثل روسيا و الصين في المجال التجاري وفي المجال العسكري فقد عملت جنوب إفريقيا كوسيط لأسلحة كوريا الشمالية، فضلاً عن الأفراد الذين يعملون لحساب أسرة كيم و كانوا سبب في حصولها على بلايين الدولارات فضلاً عن الإفلات من التدابير المفروضة عليها لسنوات طويلة [1] ومن ثم يمكن القول بأن كلاً من الاتحاد السوفيتي(سابقاً) والصين قد لعب دوراً مهماً في تقليل فاعلية هذه التدابير، إلا أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي ما فسح المجال للصين لتقديم المساعدات الإنسانية التي تقدر ب ٥١٠ ألف طن من المواد الغذائية

(1) Bechtol، B. E.، Op، cit، ، p.72.

سنوياً، وهو ما أتاح للنظام الكوري فرصة الصمود أمام التدابير المتكررة والمتنوعة المفروضة عليها، و قدر حجم التبادل التجاري بين كوريا الشمالية و الصين عام ٢٠١١ ب ٦ بليون دولار سنوياً، تمثل٨٤% من القطاعات التجارية التي تخضع للتدابير في كوريا الشمالية، و هو ما قلل بصورة كبيرة من فاعلية تلك التدابير التجارية المضادة المفروضة على كوريا الشمالية [١].

وقد أوضح من Park and Walsh أنه مع فرض التدابير التجارية المضادة على كوريا الشمالية فقد ازدهرت العلاقات التجارية بين كلاً من الصين و كوريا الشمالية. على سبيل المثال، فقد زادت التجارة بعد عام ١٩٩٢ عندما فرضت الولايات المتحدة التدابير على شركات صناعية كورية متعاونة مع النظام الكوري في البرنامج الصاروخي مثلLyongaksan Machineries and Equipment Export Corporation and Changgwang Sinyong Corporation، و بلغ أوج ازدهار العلاقات التجارية بين الصين و كوريا الشمالية عام ١٩٩٣، كما ازدهرت هذه التجارة عام ١٩٩٧ بعد فرض الولايات المتحدة تدابيراً على كوريا الشمالية في ٢٤ مايو ١٩٩٦ بسبب نقل تكنولوجيا الصواريخ. و كانت أهم زيادة في العلاقات التجارية بين الصين و كوريا الشمالية خلال المدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بعد التدابير التي فرضتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة على كوريا الشمالية، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن زيادة العلاقة التجارية بين الصين و كوريا الشمالية كان نتيجة التدابير التجارية و ليس الجزاءات العسكرية [٢].

ويرجع هذا الدور الفعال الذي لعبته الصين في تخفيف فاعلية التدابير التجارية المفروضة على كوريا الشمالية إلى رغبتها في توازن القوى في شبه الجزيرة الكورية من ناحية، و وجدت في كوريا الشمالية سوق رائج لمنتجاتها بدلاً من اللجوء إلى دول أخرى [٣] كما أسهم الوسطاء الصينيون في تقليل فاعلية التدابير الأمريكية التي وقعتها على البنوك الكورية و البنوك الأجنبية المتعاونة معها من خلال قيام

(2) Van Lennep، C. R. E.، Op، cit ، p.21.
(3) Enos، O. C ،Op، Cit، p.18.
(1) Börjesson، A.، The Ebb and Flow of Sino-North Korean Relations: A Prospect Theory Analysis of Chinese Behavior Towards North Korea During the Years of 2006-2017، Lund University، 2018.

هؤلاء الوسطاء بتحويل الأموال الكورية إلى بنوك صينية، إيطالية، روسية صغيرة يدفع منها ثمن البضائع و السلع المفروض عليها تدابير من جانب وزارة الخزانة الأمريكية، و هو ما أسهم بالتالي في تقليل فاعلية هذه التدابير[١]، كما تم ضبط طائرة روسية الصنع تحمل ٣٥ طن يملكها مهربون عالميون للأسلحة و مسجلة في الإمارات، و كانت شركة جورجية تحمل ترخيص تشغيلها، و تم تحميلها و إقلاعها إلى أذربيجان و منها إلي بيونج يانج.

وفي العرض العسكري عام ٢٠١٣ في بيونج يانج شوهدت حاملات الصواريخ الكورية على ناقلات صينية، و أعلنت الصين أنها تبيع هذه الحاملات لأية دولة و ليس لكوريا الشمالية بعينها، و لذلك فقد دعت الإدارة الأمريكية الصين إلى ممارسة ضغوط على كوريا الشمالية بما يضمن فاعلية التدابير الأمريكية على كوريا [٢].

ويكفي بياناً لأهمية الصين كفارساً أسوداً في تقليل فاعلية التدابير الأمريكية المفروضة على كوريا الشمالية الإشارة إلى ذلك الإرباك الذي أصاب القوات الجوية الكورية عندما قطعت الصين عنها وقود الطائرات عام ٢٠١٤، إلا أنها عادت و استأنفت في نهاية ٢٠١٤ تزويد كوريا الشمالية بالوقود [٣] وفي ٢٠١٤ فقد اكتشف المسؤولون في جهاز الشرطة اليابانية حساباً غير قانوني باسم كوريا الشمالية يخص عميل لشركة في Shizuoka Prefecture. و يقوم مكتب الاستطلاع في كوريا الشمالية بالرقابة على الحساب من خلال أحد الأشخاص الصينيين، و تم استعمال الأموال المودعة في الحساب في الاتجار بالأسلحة، و وقد وجهت الشرطة في سنغافورة اتهام ضد شركة Chinpo Shipping Company Ltd، وصدر أمر قضائي في سنغافورة بإلزام الشركة بدفع قيمة الغرامة المقررة قانوناً، و هو دليل على كون سنغافورة تشكل ملاذاً آمناً للأنشطة غير المشروعة لكوريا الشمالية، إذ يستمل الكوريون الشماليون العديد من البنوك في سنغافورة، و ذلك لطبيعة القوانين المصرفية الرخوة في سنغافورة ما جعل سنغافورة سويسرا آسيا و قد استأنفت شركة Chinpo الحكم الصادر ضدها بالغرامة عام ٢٠١٧ [٤].

(2) Bechtol، B. E.، Op، Cit ، p.63.
(3) Bechtol، B. E.، Op، Cit، p.89.
(4) Bechtol، B. E.، Op، Cit، p.90.
(1) Bechtol، B. E.، Op، Cit ، p.69.

وقد أشار تقرير إلى أن كوريا الشمالية ترفع أعلام دولاً مختلفةً على السفن التجارية التي تحمل بضائع إليها، إذ استعملت أعلام منغولياKiribati، Tuvalu and Niue. و كشف تقرير عام ٢٠١٦ بأن كوريا الشمالية قد رفعت علم سيراليون على إحدى سفنها التجارية التي تنقل بضائع إليها في تحدٍ للتدابير المفروضة عليها، و في العام نفسه فقد أوضح تقرير إدارة الخزانة الأمريكية أن هناك ٥٠ سفينة تجارية من كوريا الشمالية تحمل علم تنزانيا، و عملت كوريا الشمالية على تحويل سفنها التجارية من علم إلى علم آخر و ذلك تجنباً لكشفها. و في عام ٢٠١٧ فقد تم القبض على سفينة تحمل علم كمبوديا و على متنها العديد من أطنان الأسلحة، و خلال التقرير الصادر عام ٢٠١٦، فقد كشف عن تحويل أموال إلى بنوك في بنما، إذ يقوم وكلاء في بنما بتغطية أنشطة كوريا الشمالية، إذ وجد أن شركة of Mossack Fonseca تعمل وكيل شحن للعديد من أنشطة كوريا الشمالية [١] وأعلنت الصحف في كوريا الشمالية عن زيادة التعاملات التجارية بين الصين و كوريا الشمالية بنسبة ٣٠%، إذ كانت الصين المستورد الأساسي للفحم من كوريا الشمالية بقيمة ١.١ بليون دولار. و فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على شركة Hongxiang الصينية للتنمية الصناعية تدابير و جمدت أصول هذه الشركة في الولايات المتحدة و ذلك لتقديمها تسهيلات من شأنها أن تسهم في تجنب كوريا الشمالية في الإفلات من التدابير الأمريكية المفروضة عليها [٢]وخلال جلسة الاستماع في مجلس الشيوخ، فقد أوضح السيناتور روبيو Rubio في أكتوبر ٢٠١٦ بأن هناك تجارة بحرية سرية بالقرب من شواطئ كوريا الشمالية في مدينة Cholsan، حيث تقوم عشرات السفن الصينية بجلب البضائع الصينية إلى كوريا الشمالية [٣].

الفرع الثاني/مدة فرض التدابير المضادة ضد كوريا الشمالية/ أما العامل الثاني الذي وجد أنه يقلل من فاعلية التدابير المفروضة على كوريا الشمالية فهو مدة فرض هذه التدابير، إذ إنه من بين الخصائص الأساسية للتدابير أن يتم فرضها لمدة مؤقتة، و أن التدابير طويلة المدى

(2) Bechtol، B. E.، Op، Cit، p.70.
(3) Bechtol، B. E.، Op، Cit ، p.93.
(1) Bechtol، B. E. Op، Cit، ، p.92.

تؤدي إلى تضاؤل فرص أو احتمالات نجاحها[١] ويكفي بياناً لفاعلية هذا العامل في التقليل من قيمة التدابير المفروضة على كوريا الشمالية أنه مع المدة الطويلة لفرضها، بالمخالفة لطبيعة التدابير المضادة التي يجب أن تكون لمدة محددة، فقد عملت كوريا الشمالية على تبني سياسات تكيف لمواجهتها و تقليل أثارها [٢]، و هو ما مكن كوريا الشمالية من مواصلة برنامجها الصاروخي، و إنتاج صواريخ عام ٢٠١٨ يمكنها حمل رؤوس نووية دون أن تؤثر عليها تلك التدابير ولكون التدابير التي فرضت على كوريا الشمالية منذ تسعينيات القرن الماضي لم تحقق النتائج المرجوة منها، لذلك فقد فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما وصفها بأنها أشد و أقوى التدابير على كوريا الشمالية لتفعيل التدابير السابقة من خلال فرض تكاليف إضافية على البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

الفرع الثالث/نظام الحكم في كوريا الشمالية/ يتميز نظام الحكم في كوريا الشمالية بأنه نظام ديكتاتوري لا يعتمد على الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة، و لا يعتمد على نظام السوق بما جعل الولايات المتحدة تفرض تدابيراً تجاريةً مضادة على معظم القطاعات في كوريا الشمالية، فضلا عن توجه حكومة كوريا الشمالية إلى فض الإرتباط بين الدولار الأمريكي و عملة كوريا الشمالية [٣]، وهو ما جعل للتدابير التجارية المفروضة على كوريا الشمالية ذات أثر محدود إن لم يكن لها أثر على الإطلاق في تحقيق الأهداف التي فرضت من أجلها [٤] وأوضحت الادارة الأمريكية أن الهدف من التدابير المفروضة على كوريا الشمالية هو وقف تطوير برنامجها النووي و الصاروخي و هو ما جعل زعيم كوريا الشمالية يعلن بأن هذه التدابير هدفها فرض الهيمنة الأمريكية وهو ما يعد بمثابة إعلان حرب، و هو تهديد أخذه البنتاجون على محمل الجد، و مقدراً بأنه إذا نشبت الحرب في شبه الجزيرة الكورية فلن تكون الخسائر الأمريكية أقل من ٨٠ ألف جندي و إنفاق ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار[٥]، و هو ما يدعم النتيجة التي أوضحها Weiss et al. بقوله أنه إذا كان الهدف من هذه التدابير هو

(2) Dashti-Gibson، and Davis Radcliff، On the Determinants of the Success of Economic Sanctions: An Empirical Analysis. American Journal of Political Science، (1997)، p 610.متاح على: https://pdfs.semanticscholar.org تاريخ الزيارة ١٠-٦-٢٠١٩

(3) Van Lennep، C. R. E.، Op، Cit ، p.10.

(1) Chan، S. ،& Drury، C.، Op، Cit ، p.53.

(2) Van Lennep، C. R. E.، Op، Cit ، p.4.

(3) Chan، S. ،& Drury، C.، Op، Cit، p.56.

عقاب الدولة ما يؤدي إلى تعاطف الشعب والتحام الجبهة الداخلية لهذه الدولة، وهو ما يفقد تلك التدابير المضادة فاعليتها، أما إذا كان الهدف من هذه التدابير هو حمل الدولة على مراجعة موقفها و سياساتها تجاه اتفاقية معينة أدى فرض هذه التدابير إلى إقناع الدولة المستهدفة بتلك التدابير على التفاوض بشأن مخالفة الالتزام [١].

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تقليل فاعلية التدابير الأمريكية المفروضة ضد كوريا الشمالية هو فشل الولايات المتحدة في إيجاد مجموعات سياسية داخل كوريا الشمالية يمكنها تفعيل هذه التدابير و زيادة تكاليفها بالنسبة لنظام الحاكم في كوريا، والتي يمكن أن تستعملها الولايات المتحدة كحصان طروادة لبدء إضعاف النظام الكوري من الداخل [٢]، معارضة في الداخل الأمريكي لاستعمال القوة ضد كوريا الشمالية ما جعل الولايات المتحدة تتجه، خاصة في عهد الرئيس كلينتون، إلى الحوافز الاقتصادية مثل شحنات البترول لحمل كوريا على التخلي عن برنامجها النووي و الصاروخي[٣]، و هي سياسة لاقت انتقادا من جانب إدارة الخزانة الأمريكية و الكونجرس الذي قلص بصورة كبيرة المخصصات المالية التي يمكن أن يستعملها الرئيس الأمريكي لدعم سياساته الخارجية، و منها تقديم حوافز اقتصادية لكوريا الشمالية [٤].

الفرع الرابع/ اتخاذ كوريا الشمالية تدابير داخلية/ من العوامل الأخرى التي قللت من فاعلية تلك التدابير، اتخاذ كوريا الشمالية تدابير تجارية داخلية للتحايل على التدابير التجارية المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة و الأمم المتحدة من خلال الدخول في شراكة مع القطاع الخاص (TTP)، الذي لا يخضع للتدابير المفروضة من جانب الولايات المتحدة، و يقوم بالعمل في القطاعات المفروضة عليها هذه التدابير، والتي من أهمها النشاط المصرفي و التجاري، و استعمال بيونج يانج هذه الطريقة لحماية أصولها التجارية عبر البحار، وهو ما

(4) Van Lennep، C. R. E.، Op، Cit ، p.4.
(5) Martin، C. H.، The US-North Korean Agreed Framework: Incentives-based Diplomacy after the Cold War، in: Sanctions as economic statecraft theory and practice، Palgrave، 2000، p.90.
(1) Grzelczyk، V.، North Korea's new diplomacy challenging political isolation in the 21st century، Palgrave Macmillan، 2018، p.13.
(2) Chan، S. ،& Drury، C.، Op، Cit ، p.56.

مكن كوريا الشمالية من العمل خارج المنظومة الدولية بنجاح [١] وفي عام ٢٠٠٠ تم الاتفاق مع كوريا الجنوبية على إنشاء منطقة حدودية صناعية، عرفت بمنطقة Gaesong و ضمن ١٧ شركة كورية جنوبية تدعمها الحكومة تعمل في مجال الملابس و الأدوات المنزلية و هو ما أتاح لكوريا الجنوبية التغلب على نقص الأيدي العاملة فيها، و أتاح لكوريا الشمالية التغلب على التدابير المفروضة عليها [٢].

ومن ثم يمكن القول بأن هذه الاسباب الانفة الذكر أفقدت التدابير التجارية المضادة التي فرضتها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية فاعليتها في وقف كوريا الشمالية لبرنامجها النووي والصاروخي، و اتخذت كوريا الشمالية من الأساليب التي مكنتها من الإفلات من الرقابة و التحايل على هذه التدابير من دون أن تتمكن المنظمات الدولية ووكالات فرض القانون المحنكة من كشف أساليب كوريا الشمالية للإفلات من التدابير.

الخاتمة

لابد لنا في الختام ان نحدد أهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلنا اليها في نقطتين وكما يأتي:- **أولاً: الاستنتاجات: أفضت الدراسة :**

١.استنتاج مفاده أن التدابير التجارية المضادة الامريكية المفروضة على كوريا الشمالية لم تؤدي إلى امتثال كوريا الشمالية لالتزامها الدولي المترتب عليها بموجب الاتفاقية الدولية لحظر أنتشار الاسلحة النووية واستمرت كوريا ببرنامجها النووي على الرغم من شدت التدابير الامريكية المفروضة عليها.

٢. زيادة عزلة كوريا الشمالية وعدم انفتاحه على المجتمع الدولي واعتبار اغلب الدول في فريق الاعداء قد اضر بالشعب الكوري ولم يلحق ضرر بالحكومة مما افقد التدابير تحقيق الهدف المنشود وهو اعادة كوريا الى الحاضنة الدولية الصحيحة .

ثانياً: المقترحات:

١- نقترح على الدول عندها فرضها للتدابير التجارية المضادة عند وقوع فعل غير مشروع دولياً يهدد السلم والامن الدولي ان تكون تلك التدابير جماعية قدر الامكان لغرض منع الدولة المستهدفة من التحايل عليها.

(3) Bechtol، B. E.، Op، Cit ، p.64.
(4) Dianne E. Rennack، Op، Cit، p.4.

٢- نقترح على الدول ان تكون تلك التدابير محددة بمدة زمنية معنية وإلا قللت من فاعليتها، وفقدت مشروعيتها.

المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

١-الكتب القانونية:

١- د. خولة محي الدين يوسف: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الامن وانعكاساتها وتطبيقاتها على حقوق الانسان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

٢- شانون كايل: القوات النووية في العالم، الكتاب السنوي ٢٠١٢، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٢- البحوث القانونية المتخصصة:

١- محمد فايز فرحات: الازمة النووية الجمهورية الاسلامية الايرانيةفي ضوء التجربة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مصر، ع١٦٨، ٢٠٠٧.

٢- رانية محمد طاهر: بين متطلبات الامن القومي واملاءات الشرعية الدولية، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، ع٢،ج٢، ٢٠١١.

ثانياً المصادر باللغة الاجنبية:

1- Dianne E. Rennack، North Korea، Economic Sanctions Korea، CRS report for Congress، June، 2005.

2- Enos،Olivia Catherine،Sanctions evasion and the emergence of the informal economy inNorth Korea،MSc Thesis،Georgetown University،2017

3- Van Lennep، C. R. E.، The Effectiveness of Economic Sanctions in Iran and North Korea A comparison، Thèse Universiteit Leiden، 2016.

4- Steve Chan، A.Cooper & Drury، C.، Sanctions as economic statecraft theory and practice، Palgrave، 2000.

5- Chzarnovitz، S.، Rethinking WTO Trade Sanctions، The American Journal of International Law، Vol. 95، No. 4 (Oct.، 2001.

6-BruceE.Bechtol،6-North Korean Illicit Activities and Sanctions:A National Security Dilemma،Cornell International LawJournal،Vol.51، 2018.

7- Börjesson، A.، The Ebb and Flow of Sino-North Korean Relations: A Prospect Theory Analysis of Chinese Behavior Towards North Korea During the Years of 2006-2017، Lund University، 2018.

8- Dashti-Gibson، and Davis Radcliff، On the Determinants of the Success of Economic Sanctions: An Empirical Analysis. American Journal of Political Science، (1997).متاح على الموقع التالي: https://pdfs.semanticscholar.org/ تاريخ الزيارة ١٠-٦-٢٠١٩

9-Martin، C. H.، The US-North Korean Agreed Framework: Incentives-based Diplomacy after the Cold War، in: Sanctions as economic statecraft theory and practice، Palgrave، 2000.

10- Grzelczyk، V.، North Korea's new diplomacy challenging political isolation in the 21st century، Palgrave Macmillan، 2018.